



وزارة التخطيط

Ministry of Planning

الخرجون وسوق العمل

Alumni and Labor Market

- ملخص الدراسة (Abstract)
- أهم النتائج
- التوصيات



فبراير 2012

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء مشكلة الخريجين في قطاع غزة كماً ونوعاً في محاولة لوضع حلول خلاقة في هذا المضمار، وقد قام الباحثون بتحليل المؤشرات الرقمية المتعلقة بالخريجين وسوق العمل، كما وظّفوا مجموعة من الاستبانات لقياس مجموعة من المتغيرات في مجال التعليم العام، والتعليم الجامعي وسوق العمل، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المهمة:

بلغ عدد الخريجين العاطلين عن العمل في العام 2010 من حملة الدبلوم المتوسط فما فوق 35,200 خريج من أصل 102,300 خريج أي بنسبة بطالة 34.4% وهو مؤشر بالغ الخطورة، وقد تراوحت نسبة البطالة بين 35%-52% بين خريجي التخصصات من مثل العلوم التربوية وإعداد المعلمين، الحاسوب، الصحافة والإعلام، العلوم الاجتماعية والسلوكية والمهن الهندسية والمعمارية.

وقد ساهمت العديد من العوامل في تفاقم هذه المشكلة والتي ترجع بالدرجة الأولى إلى تراجع مستويات التخطيط للحقل التعليمي وسوق العمل مع تراجع واضح في جودة التعليم الجامعي والتعليم العام، ففي مجال التعليم العام، ووفقاً لتحليل نتائج اختبارات TIMSS لطلبة الصف الثامن (في مجالي الرياضيات والعلوم) للعام 2007، جاء ترتيب فلسطين في المرتبة 43 من أصل 49 دولة مشاركة، ولم يرق أي طالب من طلبة فلسطين إلى مستوى الأداء المتقدم في مجال الرياضيات وانحسر المعدل العام لطلبة فلسطين دون المتوسط المطروح عالمياً في هذين المجالين (العلوم والرياضيات) وهما الذين يشكلان الأساس المعرفي لأي عملية نهضة معاصرة.

ويمكن إرجاع هذه النسب المتدنية إلى تدني توفر المهارات الأساسية في المناهج الدراسية إلى نسبة 59% من وجهة نظر المشرفين التربويين الذين قيموا المناهج الدراسية، حيث أنه من بين 30 مهارة مقاسة، كانت هناك 9 مهارات متوفرة بدرجة أقل من 50%، منها مهارة الاستدلال، وعرض وتمثيل البيانات، ومهارة النقد والتقييم، وقد صنفت مهارة صياغة الفروض والتوقعات بدرجة توفر 33%، مما يثير الكثير من التساؤلات حول عملية التعليم ومدى توفر المهارات البحثية بشكل علمي صحيح في المناهج الدراسية.

كما جاءت قدرة المعلمين على تدريس المهارات متدنية أيضاً وبدرجة موافقة (66%) من وجهة نظر المشرفين، مما ينعكس سلباً على أداء الطلبة في مجال الأداء المهاري.

وفي مجال التعليم الجامعي جاءت درجات الموافقة متدنية حول تضمين التخطيط الإستراتيجي للجامعات بنوداً تتعلق بالخريج الجامعي بنسبة (66.5%)، وفي مجال ارتباط الإرشاد الأكاديمي بحاجات سوق العمل

فكانت درجات الموافقة متدنياً أيضاً بنسبة (62%)، وفيما يتعلق بالتكاملية بين الجامعات الفلسطينية حول البرامج الأكاديمية المقدمة جاءت الموافقة متدنية بنسبة (65%)، وحول مدى التفاهم بين الجامعات على تكرار البرامج الأكاديمية جاءت الموافقة متدنية بنسبة (55%)، مما يدل على غياب دور التعليم العالي في توجيه مؤسسات التعليم العالي نحو تسكين البرامج الأكاديمية.

وحول توفر المهارات في المناهج الجامعية فقد صنفت على أنها مرتفعة نسبياً من وجهة نظر العمداء ورؤساء الأقسام وبدرجة موافقة حوالي 80%، فيما جاءت بعض المهارات المهمة مثل مهارات تصميم التجريب والدفاع عن المنتج ودحض الآراء المخالفة بدرجة متدنية بلغت 68%، و 67% على التوالي.

أما فيما يتعلق بسوق العمل الفلسطيني أكد 49% من الخريجين العاملين أنهم لم يكن لديهم تصور حول طبيعة الوظيفة التي سيشغلونها بعد التخرج، كما اعتبر 54% منهم أنهم لا يتلقون تدريباً دورياً ملائماً، مما يؤكد أنّ سوق العمل لديه مشكلة في إكساب الخريج المهارات المطلوبة لأداء المهام، كما أكدت الدراسة أن السوق تتجه لاستقطاب حديثي التخرج، وهو ما يعكس قبول هذه الشريحة للعمل بأجور متدنية، كما أبدى 56% من الخريجين العاملين على عدم رضاهم عن الأجور المقدمة لهم في سوق العمل المحلي.

ومن وجهة نظر أرباب العمل فإن مهارات الخريج العامل لديهم متدنية في المجمل، حيث أكد أرباب العمل أن 18 مهارة من أصل 28 مهارة تم قياسها تتوفر بدرجة أقل من 70% في الخريج الذي يعمل لديهم وكانت المهارات البحثية هي الأكثر تدنياً بنسبة 59%.

وجاءت مهارات اللغة الإنجليزية وهي مهارات أساسية لازمة لسوق العمل المحلي والإقليمي والدولي متدنية وهي الأقل من وجهة نظر العمداء ورؤساء الأقسام من حيث توفرها في الخريج، حيث بلغت درجة الموافقة 48%.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بتجويد العملية التعليمية سواء في مجال التعليم العام أو التعليم الجامعي، وذلك بإكساب الخريج المهارات اللازمة لسوق العمل كما أوصت بضرورة قيام الجامعات بتضمين التخطيط الإستراتيجي لبنود تتعلق بالخريج، وضرورة تطوير البرامج الأكاديمية في ضوء احتياجات سوق العمل، كما أوصت أيضاً باعتماد ثقافة الترخيص والاعتماد (licensing & certification) للخريج والمؤسسات التعليمية بما ينعكس إيجابياً على جودة الخريج.

كما أوصت بضرورة تمهين الخريج في ضوء المعايير الإقليمية والعالمية من أجل تيسير دخول العدد الهائل من الخريجين للسوق الإقليمية والعالمية كعنصر مزود بالمهارات والمعارف اللازمة.

ABSTRACT

The problem of alumni in Gaza strip was investigated quantitatively and qualitatively. Numerical indicators of alumni and markets were analyzed alongside with the results of questionnaires resulting important conclusions and recommendations:

The number of unemployed alumni was 35,200 from 102,300 with unemployment percentage of 34.4%, which is very serious indicator. Many factors may participate in the exacerbation of this problem such as the quality of general and academic education. In the field of general education and according to the TIMSS results of grade eight students in math and science, Palestine was ranked as 43 of 49 participant countries. None of Palestine students was classified in the advanced level and the average of Palestine results was below the international average in math as international knowledge.

These results may be referred to the deficiency of basic skills in curricula according to the educational supervisors. Among thirty investigated skills, about nine were available with a percentage lower than 50% such as inference skill, presenting data skill, and criticism and evaluation skills. Moreover, it is found that the hypotheses and expectations articulation proficiency percentage was less than 33% which provoke many questions around the education process and the extent to which research skills are available in curricula.

Additionally, the teachers' ability to teach the skills was unacceptable based on the educational supervisors' response who were in agreement with no more than 66% about this point. Therefore, the students are affected negatively in terms of gaining these skills.

The results show that the universities barely take into consideration their alumni needs when developing their strategic plans with a rate of approval less than 66.5%. While the compatibility between the academic advising and the market needs was about 62%. Also the integration in academic programs between the Palestinian universities didn't amount to 65%. Only 55% of respondents believe that there is a harmony in the offered academic programs between academic institutions. All the above mentioned figures indicate to the absence of higher education role in directing the institutions towards effective academic programs.

The deans and head of departments in universities argued that their curricula include the examined skills with high percentages close to 80%. However, some important skills still under the desired level for example building models skill and the proficiency of defending their own products got only 68% and 67% respectively.

Regarding to Palestinian labor market results, approximately half of the employees assert that they hadn't have a vivid knowledge about the future job before their graduation. Besides, 54% of the respondents illustrate that they hadn't got periodic training so it can be concluded that the employers don't invest in their human resource. Another interesting observation from the results points out the market trend in employing the fresh graduates which may result from their satisfaction of low levels in salaries. However, there were around 70% of respondents who were not pleased with their wages.

Moreover, the employers highlighted the employee's weakness in the investigated skills where 18 skills out of 28 skills were found with acceptance degree not more than 70%. Meanwhile, the research skills were the lowest among the others.

Indeed, the English language skills, which are the most important skills for the local, regional and international labor markets, were hardly achievable in the alumni since the deans and departments heads appoint it no longer than 48%.

Finally, the study recommended the decision makers to pay attention to the education system in both the basic and academic levels by providing the alumni with the required skills for labor markets. In addition, the universities and colleges should include in their strategic planning the alumni needs alongside with improving their academic programs to suit the market needs. It is also advised to adoption the certification and licensing culture in order to increase the quality of alumni.

أهم نتائج الدراسة

- بلغ عدد الخريجين 102,300 خريج في العام 2010 وكان عدد العاطلين عن العمل من حملة الدبلوم المتوسط فما فوق 35,200 خريج أي بنسبة بطالة 34.4% وهو مؤشر بالغ الخطورة.
- وقد تركزت النسب الأعلى للبطالة بين الخريجين في التخصصات التالية وبنسب تتراوح بين 52% - 35% : العلوم التربوية وإعداد المعلمين، الحاسوب، الصحافة والإعلام، العلوم الاجتماعية والسلوكية والمهن الهندسية والمعمارية.

تقييم دور المؤسسات الأكاديمية في العناية بالخريجين

- فيما يتعلق بمدى تضمين التخطيط الإستراتيجي في الجامعات لنبود تتعلق بالخريجين جاءت درجة الموافقة متدنية بنسبة 66.5%، كما عكست الجامعات في قطاع غزة تدنيًا واضحًا وبنسب موافقة تقل عن 61% لاستقراء احتياجات سوق العمل الإقليمي أو الدولي، أثناء تطوير الخطط الإستراتيجية للجامعات.
- أما فيما يتعلق ببرامج الإرشاد الأكاديمي التي تقدمها الجامعات في القطاع فقد أفاد عمداء الكليات ورؤساء الأقسام في هذه الجامعات بدرجات موافقة متدنية بلغت 62% لاعتماد الجامعات على مرشدين أكاديميين لهم ارتباط بسوق العمل وبنفس النسبة أيضًا في مجال إعداد دراسات تطور عملية الإرشاد والتوجيه الأكاديمي في ضوء احتياجات سوق العمل مما يعزز وجود فجوة كبيرة بين احتياجات سوق العمل وعملية الإرشاد والتوجيه الأكاديمي في الجامعات.
- فيما يتعلق بدور الخطط الأكاديمية المصممة في الجامعات في صقل مواهب الخريج في مجال المعارف والمهارات جاءت درجة الموافقة للعمداء ورؤساء الأقسام عالية وبنسبة تجاوزت 77% حيث أفادت هذه الشريحة الأكاديمية بأن الجامعات تمتلك رؤية واضحة حول مواصفات الخريج الجيد بنسبة 81.2% كما أكد 82% من العمداء ورؤساء الأقسام على بناء الخطط الأكاديمية على أساس التوازن بين المهارات والمعارف وأكد حوالي 83% من العمداء ورؤساء الأقسام على احتواء الخطط الأكاديمية على متطلبات تصقل مهارات الطلبة التي تلزم سوق العمل.
- في مجال مدى توفر مهارات اللغة الإنجليزية في الخريج والتي تعد مطلبًا رئيسيًا لسوق العمل جاءت درجات الموافقة متدنية لهذا المحور بشكل عام حيث بلغت حوالي 58% من وجهة نظر العمداء ورؤساء الأقسام في الجامعات.
- وبلغت درجة الموافقة على مستوى إتقان الطلبة لمهارات اللغة وفقًا لاختبارات عالمية مثل TOEFL و IELTS لـ 48% من وجهة نظر العمداء ورؤساء الأقسام وهي نسبة متدنية جدًا. كما أكدت نفس الشريحة وبدرجة موافقة متدنية بلغت 55% لاهتمام الجامعة بإكساب الطلبة مهارات اللغة الإنجليزية اللازمة لمتطلبات سوق العمل.

- وفيما يتعلق بالتكاملية بين مؤسسات التعليم العالي حول مسألة الخريجين بلغت نسبة الموافقة حول هذا المحول عموماً 65%، حيث بلغت درجة الموافقة حول أن تكرر البرامج التخصصية في الجامعات المختلفة جاء ليلبي احتياجات سوق العمل بنسبة 55% وهي نسبة متدنية وتعكس أن تكرر البرامج في الجامعات لا يجيء وفقاً للتفاهم والتنسيق لتلبية احتياجات سوق العمل وحول توافق الطلبة الملتحقين في التخصصات كمّاً ونوعاً مع احتياجات سوق العمل جاءت درجة الموافقة متدنية وبنسبة 63% لتعكس عدم الموازنة بين التخصصات المطروحة وحاجة السوق المحلي.

مدى توفر المهارات في المناهج الجامعية

- فيما يتعلق بالمهارات ومدى توفرها في المناهج الأكاديمية تجيء مهارات من مثل التواصل الشفوي وتوثيق المعلومات وعمليات المقارنة والتصنيف وتقديم العروض التقديمية وقيادة الحاسب الآلي وبنسب عالية تتجاوز 85%.
- وجاءت مهارات من مثل تصميم التجريب ومهارات الكتابة والقراءة باللغة الإنجليزية ومهارة دحض الآراء المخالفة والدفاع عن المنتج كمهارات قليلة التوفر وبنسب تتراوح بين 65 - 68%.
- وبخط موازي وحول مقدرة المعلم على تدريس مجموعة المهارات من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين كانت المهارة الأكثر قدرة على تدريسها هي الكتابة البحثية والتواصل الشفوي وتوظيف الحاسوب وتوثيق مصادر المعلومات وقيادة الحاسب الآلي وبنسبة فاقت الـ 85% وبما يحقق انسجاماً مع نسب توفر هذه المهارات في المناهج الأكاديمية.
- أما المهارات التي تُعتبر الأقل من حيث مقدرة الأستاذ الجامعي على تدريسها فهي القراءة باللغة الإنجليزية والكتابة باللغة الإنجليزية ومهارة صياغة التوقعات والفروض والتنبؤات وبنسب تراوحت بين 76% إلى 74% مما عكس حالة من التوافق مع درجات الموافقة درجات التوافق حول توفر مهارات القراءة والكتابة باللغة الإنجليزية في المناهج الدراسية الجامعية.
- ومما يلفت الأنظار أن تكون مقدرة الأستاذ الجامعي على تعليم مهارات الكتابة البحثية وتوثيق المصادر المعلوماتية بدرجة توافق عالية تتجاوز 86% في حيث تتدنى مقدرتهم على تدريس مهارات كتابة التقرير لتصل إلى 79% وبفروقات ذات دلالة إحصائية.

مدى توفر المهارات في مناهج التعليم العام

- فيما يتعلق بمدى توفر المهارات في المناهج الدراسية من وجهة نظر المشرفين التربويين فقد كان المتوسط العام لتوفر هذه المهارات في المناهج بنسبة 59%، وجاءت المهارات الأكثر توفراً كالتالي: القراءة باللغة العربية تليها التواصل الشفوي بنسبة 84% و 83% على التوالي.
- كما جاءت 17 مهارة بنسبة توفر دون 60% في المناهج الدراسية من وجهة نظر المشرفين التربويين منها 9 مهارات كان توفرها دون الـ 50% وهي على الترتيب التنازلي حسب درجة التوفر:- قيادة الحاسب الآلي، مهارات الإحصاء، كتابة الاستدلالات، النقد والتقييم وإدارة فرق العمل، وتقييم التجارب العلمية،

وعرض وتمثيل البيانات الرقمية ثم الطباعة الاحترافية وتجيء في ذيل القائمة مهارة صياغة التوقعات والتنبؤات والفروض بدرجة توفر 33% من وجهة نظر المشرفين التربويين.

- إن تدني توفر هذه المهارات في المناهج الدراسية لا ينتج إلا متعلمًا ناشئ على ثقافة الحفظ والتلقين وتتحصر خبراته وثقافته العلمية في الجوانب المعرفية بعيدًا عن مهارات الفهم والتطبيق للمعارف العلمية أو القدرة على تطويرها وإنتاجها.
- أما فيما يتعلق بمقدرة المعلمين في التعليم العام على تعليم المهارات فقد جاء متوسط هذا المحور بنسبة 66% من وجهة نظر المشرفين، وهي نسبة متدنية تعكس تدني قدرة المعلمين على تعليم المهارات بشكل عام، حيث جاءت درجة الموافقة أقل من 70% لـ (24 مهارة من أصل 30 مهارة) وكانت المهارة الأكثر تدنيًا من حيث مقدرة المعلمين على تدريسها هي مهارات تنفيذ وتصميم التجارب العلمية ومهارة صياغة الفروض والتوقعات، مما يؤكد على تدني مستوى تطبيق وممارسة الخبرات العلمية، كما يؤكد أن فاقد الشيء لا يعطيه، حيث أن افتقار المعلم لقدرته على تعليم تلك المهارات يؤكد أن جرعة اكتساب الطالب لهذه المهارات سيكون أكثر تدنيًا.
- إذا كانت مقدرة المعلمين على تعليم المهارات تتدنى لتصل 66%، فكم هي نسبة اكتساب هذه المهارة من قبل الطلبة أكيد أقل من هذه النسبة بدرجة كبيرة.

المهارات المطلوبة لسوق العمل ومدى توفرها في الخريج

- فيما يتعلق بمدى توفر المهارات اللازمة لسوق العمل في الخريجين الذين يمارسون أعمال من وجهة نظر أرباب العمل فقد جاءت درجة التوافق العام للمجال ككل متدنية دون الـ 70% كما جاءت توفر هذه المهارات كانت دون الـ 70% في 18 مهارة من أصل 28 مهارة تم قياس توفرها وهي نسبة متدنية نسبيًا وكانت المهارات المتعلقة بالعمل ضمن فريق أو قيادة فرق العمل هي الأكثر توفرًا بنسبة 86% و 81% على التوالي، كما كانت المهارات البحثية هي المهارات الأكثر تدنيًا وبنسبة 59% من وجهة نظر أرباب العمل، كما حازت على نسبة متقاربة 62% من حيث توفرها من قبل الخريجين العاملين أنفسهم، وهنا يمكن إثارة تساؤل حيث أن الأساتذة الجامعيين أفادوا بأن المهارات البحثية هي الأكثر توفرًا من حيث التدريب عليها أو من حيث مقدرة المدرسين في الجامعات على تدريسها، مما يوحي بأن تدريس المهارات البحثية لا يأخذ حقه ليتحول إلى مهارة في الخريج، وقد يتخذ طابعًا شكليًا أثناء تعليمه وليس طابع إنتاج وتطوير واكتشاف للمعارف العملية.
- جاء إتقان مهارات اللغة الإنجليزية في مستوى الكتابة والقراءة في درجة متدنية من حيث توفرها في الخريج من وجهة نظر أرباب العمل وبنسبة 67% و 69%.
- من وجهة نظر الخريجين العاملين فإنهم يوظفون 14 مهارة بشكل متدني دون 70% من أصل 28 مهارة ثم قياسها وجاءت المهارات البحثية من مثل تصميم وتنفيذ التجريب أو القيام بالأبحاث أو بناء النماذج أو

كتابة الملخصات مما يعكس تدني مستوى سوق العمل من النواحي الفنية ويعكس تدني مستوي الترابط بين الصناعة والبحث العلمي، وهو عماد النهضة لدي الأمم الصاعدة في عالمنا.

- كانت مهارات من مثل: العمل ضمن فريق أو ادارة فرق العمل من المهارات الأكثر توظيفاً من قبل الخريج وبنسبة 84% و 81%. وجاءت مهارات متقدمة من مثل: النقد والتقييم أو صياغة التوقعات والتنبؤات والفروض بمستويات متدنية دون الـ 70% مما يعكس التقليدية والرقابة وعدم التطوير لسوق العمل.
- فيما يتعلق بالمعايير الأكثر أهمية في تعيين الخريج من وجهة نظر أرباب العمل والخريج نفسه كانت المعايير الثلاث الأول هي التخصص وامتلاك مهارات الحاسوب والخبرة العملية مع التفاوت في الترتيب بين هذه الأولويات الثلاث حيث كانت الخبرة هي الأعلى من وجهة نظر أرباب العمل وبنسبة 86%. بينما جاء التخصص ليحظى بالأولوية من وجهة نظر الخريج وبنسبة 78% ويعكس هذا التوافق.
- حول هذه المعايير من جهة درجة توافق بين العاملين وأرباب العمل كما يعكس تقليدية السوق من حيث عدم التركيز على متطلبات عالمية من مثل اللغة الإنجليزية والتي حظيت بنسب أقل من 70% من وجهة نظر العاملين وأرباب العمل.
- كما جاء المعدل التراكمي للخريج في مرتبة متدنية كمعيار للتوظيف وبدرجة موافقة أقل من 65% من وجهة نظر العاملين وأرباب العمل، مما يعكس حالة الترهل والتقليدية التي تجتاح سوق العمل كما يعكس تدني الجوانب البحثية وتدخلاتها مع الصناعة حيث يكون المعدل التراكمي من الأولويات المهمة.

التوصيات

في مجال التعليم العالي:

- على الجامعات إعادة النظر في سياسة القبول في بعض التخصصات التي يعاني خريجوها من معدلات بطالة مرتفعة، وإن استدعى الأمر تخفيض القبول في بعض التخصصات من مثل العلوم التربوية وإعداد المعلمين، الحاسوب، الصحافة والإعلام، العلوم الاجتماعية والسلوكية والمهن الهندسية والمعمارية.
- هناك تخصصات تستطيع الجامعات أن تحافظ فيها على نفس مستوى القبول مثل: القانون، العلوم الطبيعية، الرياضيات والإحصاء، الصحة والخدمات الشخصية.
- دراسة الجامعات إمكانية استحداث تخصصات جديدة (منسق الجودة - اختصاصي في التميز المؤسسي - مقيم معتمد للأداء المؤسسي - اختصاصي حوكمة - مدرسين فنيين Technical Educators لتعليم الجوانب التقنية للكليات المتوسطة) وذلك من خلال استقراء احتياجات سوق العمل بشكل دوري، وهذا يجب ألا يقتصر على سوق العمل المحلي، بل يجب التركيز على البرامج الأكاديمية المطلوبة إقليمياً، بالإضافة إلى ضرورة إكساب الطالب المهارات المطلوبة وفقاً للمعايير المهنية المطلوبة لتلك الأسواق.
- يجب أن تعمل الجامعات على تسويق خريجها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وذلك من خلال استحداث أو تفعيل عمل روابط الخريجين في مجال التدريب وعقد اتفاقيات تشغيل في هذا المجال.
- على الجامعات أن تحرص على تضمين خططها الإستراتيجية أهدافاً و برامج خاصة بالخريجين، يبنى عليها تحديد مستوى قبول الطلبة كماً ونوعاً، بما يحقق فائدة الخريج، ويضمن فرص عمل لائقة في السوق المحلي أو الإقليمي أو العالمي.
- يجب أن تطور الجامعات مخرجات التعليم الجامعي في بعديه المعرفي والمهاري، وأن تركز على تعليم المهارات المطلوبة لسوق العمل، وذلك يتطلب تطوير أداء الأساتذة الجامعيين (في مجال توظيف ونقل المهارات في مجال البحث العلمي، تحليل وعرض البيانات، صياغة التوقعات والفروض، وتصميم التجريب)، كما يتطلب مواكبة التطور العالمي في المناهج الجامعية وكيفية تنفيذ محتواها مع الطلبة.
- الاهتمام برفع مستوى اللغة الإنجليزية لدى الخريجين، كما يجب ربط القبول الجامعي في الكليات العلمية بمعايير إقليمية أو عالمية في مجال اللغة (TOEFL - IELTS).
- كما يجب على التعليم العالي إلزام الجامعات بأن تلتزم بلغة التعلم المنصوص عليها في الأنظمة المتعلقة بالكليات العلمية (وهي اللغة الانجليزية كلغة أولى عالمياً في مجال النشر العلمي)
- على وزارة التربية والتعليم العالي أن تشجع خلق حالة من المنافسة التي تساهم في مجال تجويد المنتج التعليمي وبالذات في التخصصات الفنية والتقنية، وذلك من خلال السعي لفتح فروع لبعض جامعات

- الضفة في بعض التخصصات، كما ينبغي على الوزارة أن تعزز برامج الإرشاد الأكاديمي في مستويي التعليم الثانوي والجامعي، بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل.
- على المؤسسات الأكاديمية أن تركز على التعليم المتوسط ما بعد الثانوي (درجة الدبلوم)، وأن تعمل بشكل مستمر من أجل تطوير واستحداث التخصصات التي تلبي احتياجات سوق العمل.
- من الضرورة بمكان الاتجاه نحو التدريب وثقافة الاعتماد والترخيص المهني للخريجين (Licensing and Certification)، وهنا من الجدير بالذكر أن يتم مراعاة المعايير المهنية الإقليمية والعالمية والتي تركز على المهارات بالإضافة إلى المعارف.

في مجال التعليم العام:

- تطوير مناهج التعليم العام والابتعاد فيها عن لغة الحفظ والتلقين والاتجاه نحو عملية تعليم يكون المتعلم فيها محوراً لعملية التعلم (Student Based Learning)، وذلك من خلال تعزيز مهارات التعلم مثل الملاحظة، الاستدلال، المقارنة، التصنيف، التنبؤ، توليد الفرضية، والتجريب.
- تطوير أداء المعلمين في مجال تدريس المهارات إلى جانب المعارف العلمية وذلك من خلال برامج تدريب محددة تكسب المعلم آليات تعليم المهارات (وليس المعارف) وهو منحى جديد في التربية المعاصرة.
- تدريب المعلمين على تصميم المهام التعليمية لتمكين المتعلم من تطبيق المعرفة في أوضاع جديدة غير مألوفة وتتنوع هذه المهام في ضوء تعدد الذكاء ضمن ما يعرف بتمايز التعليم Differentiation of Teaching.
- اعتماد سلاسل عالمية في مجال تعليم العلوم والرياضيات، وذلك لتعزيز المهارة بالإضافة إلى المعرفة العلمية.
- رفع سقف الفهم والتطبيق والمهارات العليا في مستويات التعليم المختلفة في مجالي التعليم والتقويم وبالذات في التعليم الثانوي، وذلك لتجويد مخرجات التعليم في التعليم العام.
- تعزيز فكرة الإرشاد الأكاديمي والترويج لبعض التخصصات من قبل مرحلة التخصص في التعليم الثانوي، بما يخلق حالة من الفهم المبكر لفكرة تلبية احتياجات سوق العمل.
- رفع سقف المهارات الفنية والإدارية لخريج المرحلة الثانوية مما يؤهل هذا الخريج لفرصة عمل نهاية هذه المرحلة (في حالة عدم تمكنه من التعليم الجامعي).

في مجال سوق العمل:

- التوسع في مجال القطاع الإنتاجي الصناعي باستحداث مناطق صناعية بالتنسيق مع الشقيقة مصر وتشجيع القطاع الصناعي المحلي بتوفير الدعم والتسهيلات الكافية وحماية الاستثمارات الصغيرة في هذا المجال والعمل على تنميتها.
- تطوير القطاع الزراعي كقطاع إنتاجي ليستوعب العديد من العمالة المنتجة.
- ضرورة تفعيل جهات ترشيد سوق العمل والاستثمار، بما يلائم طبيعة الخريجين كمًا ونوعًا.
- الاهتمام بالجانب القانوني والتشريعي المرتبط بحقوق العمال المادية و المعنوية.
- تعزيز التنسيق والتفاعل بين المؤسسات الموجهة لسوق العمل و بين المؤسسات التعليمية والتدريبية، لخلق حالة من التوازن الإيجابي.
- تفعيل عقد اتفاقيات مع الدول الإقليمية وخاصة دول الخليج العربي من أجل تشغيل الكفاءات في التخصصات التي تحتاج إليها تلك الدول.